

دور التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 في إدارة المخاطر المصرفية

أ.م.د. ستار جابر خلاوي¹ ، الباحثة / أساور شاكر محمود²

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث بضعف اجراءات النظام المحاسبي الموحد للمصارف في تلبية متطلبات المحاسبة عن التحوط وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، ولأهمية مراعاة المعالجات المحاسبية للمخاطر التي تتعرض لها المصارف، ولأهمية دور ترشيد الأحكام المحاسبية المتعلقة بالتحوطات المالية بصورة تعكس الصلة بين استراتيجيات ادارة المخاطر والنظام المحاسبي الموحد المتبع في المصارف على نحو أفضل، فإن البحث يهدف إلى دراسة وتحليل المحاسبة عن التحوط وأهميتها في المصارف العراقية والتوصل إلى إمكانية تطبيقها في المصارف العراقية.

ولأجل تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته فقد تم اختيار مصرف الرافدين - شركة عامة الواقع في بغداد محلا للبحث، وتقييم مدى إمكانية تطبيقه لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ولاسيما في مجال المحاسبة عن التحوط من المخاطر، إذ تم تناول استثمارات مالية طويلة الأجل/ القطاع الخاص لتطبيق متطلبات المعيار من تصنيف وقياس حسب القيمة العادلة والتحوط من مخاطر ها السوقية، وبناءً على ذلك تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها :

- 1- المحاسبة عن التحوط تقوم على أساس مجموعة من الاجراءات لحماية الوحدة الاقتصادية من الخسائر المتوقعة مع الأخذ بنظر الاعتبار المبالغة بالأرباح.
- 2- تتعرض المصارف إلى كثير من المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على استمراريتها وتحقيق أهدافها، ويعد التحوط أحد استراتيجيات ادارة المخاطر وتقليلها أو الحد منها.
- 3- أن النظام المحاسبي الموحد للمصارف لا يفي بمتطلبات المحاسبة عن التحوط من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح عن أنشطة التحوط والمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية.

الكلمات المفتاحية : التحوط، المخاطر المصرفية، معيار رقم 9

The Role of Hedging in Accordance with Financial Reporting Standard No. 9 in Banking Risk Management

Sattar Jaber Khallawy¹ , Asawer Shaker Mahmoud²

Abstract

The research problem was a few steps of the unified accounting procedures for banks in meeting the requirements for hedge accounting in accordance with the requirements of international standards No. (9), the importance of taking account of accounting treatments for the risks they have and the importance of the role of rationalizing accounting provisions related to financial hedges in a manner that reflects between risk management strategies and the unified accounting system.

In order to achieve the goal of the research and test its hypotheses, the Rafidain Bank - a public company located in Baghdad has been chosen as a research place, and an assessment of the extent of its applicability to the requirements of International Financial Reporting Standard No. (9), especially in the field of risk hedge accounting, as long-term financial investments were addressed / The private sector to implement the requirements of the standard from classification and measurement according to fair value and hedging its market risks. Accordingly, a set of conclusions were reached, the most important of which are:

- 1- Hedge accounting is based on a set of measures to protect the economic unit from expected losses, taking into account the exaggerated profits.

انتساب الباحثين

^{1,2} كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،
واسط، العراق، 52001

¹ salradi@uowasit.edu.iq

² Asawer.shakir.iq@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر : كانون الأول 2021

Affiliation of Authors

^{1,2} College of Administration and
Economic, University of Wasit,
Wasit, Iraq, 52001

¹ salradi@uowasit.edu.iq

² Asawer.shakir.iq@gmail.com

² Corresponding Author

Paper Info.

Published: Dec. 2021

- 2- Banks are exposed to many risks that could affect their continuity and achieve their goals. Hedging is one of the strategies for managing risks and reducing or limiting them.
- 3- The unified accounting system for banks does not meet the requirements for hedge accounting in terms of recognition, measurement and disclosure of hedging activities and the risks arising from financial instruments.

Keywords : Hedging, Banking risk, Standard no. 9, Financial reporting

المقدمة

نتيجة الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الاجنبي وما تحتاجه هذه التطورات إلى معلومات محاسبية تتوافق مع طبيعة الأعمال والمعايير المحاسبية الدولية التي تتبناها أغلب الشركات العالمية والمصارف الدولية القائمة على مبادئ معايير المحاسبة الدولية، وبما أن القطاع المصرفي من أسرع القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بمختلف العوامل والمتغيرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعاملها مع كثير من حالات عدم اليقين وصعوبة تقدير إمكانية تعرضها إلى المخاطر المختلفة المصادر وبالأخص المالية منها، لذا على المصارف القضاء أو الحد من تأثير تلك المخاطر بطرق محاسبية فعالة تتلاءم مع حجم الأنشطة وطبيعة الأعمال المصرفية المحلية والدولية وتوفر المعلومات الملائمة التي تتسم بالشفافية والوضوح للمستخدمين الداخليين والخارجيين، لذلك أصدر مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) الأدوات المالية الذي أصبح واجب التطبيق في 2018\1\1، حيث إن الفلسفة الكامنة وراء هذا المعيار هو ترشيد الأحكام المحاسبية المتعلقة بالتحوطات المالية بطريقة تعكس بشكل أفضل العلاقة بين الخطر واستراتيجيات الإدارة المعتمدة من قبل الوحدات المحاسبية والإطار المحاسبي المتبع لإعداد التقارير، وهذا من شأنه تمكين تصوير دقيق لممارسات الإدارة المتعلقة بالتخفيف من المخاطر من خلال التقارير المالية.

وبالنظر لوجود كثير من مشاكل الإبلاغ المالي في المصارف العراقية ولأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية وعدم ملائمة النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية للتطبيقات الدولية لذا كأن من الضروري البحث في موضوع معايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يخص الحد من المخاطر المصرفية من خلال استخدام المحاسبة عن التحوط التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) الذي نص على حماية أصول والتزامات الوحدات المالية من التعرض للمخاطر المحتملة من خلال استخدام المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من

المخاطر ومحاولة تطبيقها على واقع المصارف العراقية التي تطبق النظام المحاسبي الموحد.

مشكلة البحث

- 1- هل أن النظام المحاسبي الموحد للمصارف العراقية يتلائم مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية ؟
- 2- هل أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) يؤدي إلى تحقيق تأثير ايجابي على المعلومات المحاسبية ؟
- 3- هل هناك إمكانية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) في البيئة العراقية ؟

اهداف البحث

1. دراسة وتحليل محاسبة التحوط وأهميتها في المصارف العراقية .
2. التعرف على الاختلافات بين تطبيقات النظام المحاسبي الموحد وتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) .
3. التوصل إلى إمكانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) في المصارف العراقية بالتركيز على محاسبة التحوط .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال تحقيق أهداف البحث في التوصل إلى حل مشكلة اقتصادية تعاني منها المصارف العراقية، إذ يساعد المصارف العراقية في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والذي يراعي المعالجات المحاسبية للأدوات المالية وبالتركيز على جانب المحاسبة عن التحوط.

فرضية البحث

لتحقيق أهداف وغايات البحث فإنه سيتم اختيار الفرضية الرئيسية الآتية:

تسجيل الأرباح أو الخسائر المرتبطة بالعنصر المحوط
(DeMarzo & Duffie, 2014: 747).

أولاً: الهدف من المحاسبة عن التحوط

تعرض جميع الوحدات الاقتصادية من خلال أعمالها اليومية إلى كثير من المخاطر فمن هذه المخاطر ما يؤثر على قيم الموجودات أو المطلوبات أو التدفقات النقدية مما تؤثر في آخر الأمر على الأرباح والخسائر، ولأجل إدارة هذه المخاطر تسعى الوحدات الاقتصادية إلى الدخول في عقود مشتقات أو أدوات مالية للتحوط منها (EY, 2014: 4)، ويمكن بيان أهداف المحاسبة عن التحوط بما يأتي :

أولاً: الهدف من محاسبة التحوط هو تمثيل، في البيانات المالية، تأثير أنشطة إدارة المخاطر التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة المخاطر الناشئة عن مخاطر معينة قد تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر (PWC, 2017: 5)، ويهدف هذا إلى نقل سياق أدوات التحوط من أجل إتاحة الفرصة للتعرف على الغرض منها وتأثيرها، هذا الهدف مفيداً في تهيئة المشهد للمحاسبة التحوطية وكذلك وضع الأساس لنهج قائم على المبادئ ويساعد أيضاً على فهم وتفسير المتطلبات (ED, 2010: 6-7).

ثانياً: يهدف التحوط على تهدئة نزوة وأداء الوحدات الاقتصادية مما يقلل من تقلب الأرباح والتدفقات النقدية وبذلك فإن التحوط يخفف من مشكلة تحويل المخاطر عن طريق الحد من احتمال تقلب الأرباح الافتراضي، كما يهدف التحوط إلى التخفيف من مشكلة نقص الاستثمار، نظراً لأن التحوط يقلل من تكلفة الديون¹ (Chen & King, 2013: 10).

ثانياً: أدوات التحوط

تعرف معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS أداة التحوط بأنها " مشتق معين أو التحوط من أخطار التغيير في سعر الصرف الأجنبي فقط للأصول أو الالتزامات المالية غير المشتقة التي يتوقع أن تعادل قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط معين " (IFRS, 2016: 450).

وفقاً لمسودة العرض لعام 2010 الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن القيود المتعلقة بتحديد أدوات التحوط لعلاقات التحوط ستكون أقل قياساً بمعياري المحاسبة الدولي رقم (39) مما يؤدي إلى المزيد من أنواع الأدوات التي سيتم قبولها بوصفها

(أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) سيؤثر على متطلبات المحاسبة عن التحوط في المصارف العراقية).

المبحث الأول

مفهوم التحوط

تواجه كثير من الوحدات الاقتصادية مخاطر مالية ناشئة عن جوانب كثيرة من أعمالها، فمختلف الوحدات الاقتصادية تشعر بالقلق إزاء أسعار الصرف ومعدلات الفائدة ويقلق آخرون إزاء أسعار السلع الأساسية، لذا فإن الوحدات الاقتصادية تقوم باستراتيجيات مختلفة للحد أو القضاء على مخاطر التعرض. بأسلوب أبسط فإن المحاسبة عن التحوط هي " طريقة تقوم بتعديل الأساس الطبيعي للاعتراف بالأرباح والخسائر والإيرادات والمصروفات على أدوات التحوط والبنود التحوطية المرتبطة بها بحيث يكون كلاهما معترف به في حساب الأرباح والخسائر P&L أو في حساب الدخل الشامل الآخر OCI في الفترة المحاسبية نفسها " (PWC, 2017: 4).

وعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 IFRS المحاسبة عن التحوط على أنها نشاط لإدارة المخاطر من أجل تغيير صورة المخاطر الخاصة بوحدة ما، ويرى أن فكرة المحاسبة عن التحوط هي تقليل عدم التطابق عن طريق تغيير أما القياس أو الاعتراف بالمخاطر المتحوط لها (EY, 2014: 4).

واتفق كل من Glaum & Klocker على أن مفهوم المحاسبة عن التحوط هو مجموعة من القواعد الخاصة المصممة لضمان الاعتراف بالأرباح والخسائر في بنود التحوط في الفترة نفسها ومن ثم منع تقلب الأرباح غير المبررة اقتصادياً (Glaum & Klocker, 2010: 1).

وعرف أيضاً على أنه الآلية تأخذها الوحدة بوصفها تديراً وقائياً ضد التغيير المحتمل في سعر الأصل أو التغيير في القيمة العادلة أو مستقبل التدفقات النقدية، أي أنها تقلل المخاطر إلى أقصى حد ممكن (MCX, 2013: 23)، كما أن التحوط هو اتخاذ مواقف متساوية ولكن معاكسة في سوق النقد والعقود الأجلة (MCX, 2013: 8).

إذ يشير مصطلح محاسبة التحوط إلى طريقة عامة للمحاسبة لكل من بيان الدخل والميزانية العمومية للأداة المالية المستخدمة للسيطرة على المخاطر المرتبطة بالتغيرات في الأسعار أو أسعار الفائدة، حيث لا يتم إدراج الأرباح والخسائر في أداة التحوط في بيان الدخل والميزانية العمومية حتى الوقت الذي يتم فيه أيضاً

سعر الاصول أو المؤشرات المتعاقد عليها (الكبيسي، 2010: 246).

كما أجمع كثير من الكتاب والباحثين على أن المشتقات المالية هي أدوات للتحوط حيث اشاروا إلى أنه بالإمكان الحد من التغير السلبي في الاصول والالتزامات من خلال التحوط بالمشتقات المالية (سلمان ومحمد، 2017: 548).

إذ يشير مصطلح محاسبة التحوط إلى طريقة محاسبة الأدوات المشتقة، إذ يتم الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر على أداة معينة فقط في بيان الدخل عندما يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر أو المقابلة في البند الذي يتم التحوط منه (Barnes, 2001: 8).

• أنواع المشتقات المالية

هناك اربعة أنواع من عقود المشتقات المالية تدخل في عملية التحوط وهي (Chorafas, 2008: 39-42) (حكيم وطارق، 2014: 6-9) (سهام، 2015: 77-79):

1- الخيارات Options :

الخيار هو عقد بين البائع والمشتري يمنح المشتري عند ممارسته الحق ولكن ليس الالتزام في مطالبة كاتب عقد الخيار (البائع) بأداء التزامات محددة .

2- المستقبلات Futures :

كما يوحي اسمها بأنها التزامات حالية يمكن ممارستها في المستقبل، ويتم تداولها في البورصات، ولديها سوق، وتتخذ العقود المستقبلية شكل العقود التي يتم فيها توحيد كمية الأصل وتاريخ انتهاء الصلاحية.

3- العقود الأجلة Forwards :

هي عقود لا يتم تداولها في البورصة، ولا سيما الاتفاقيات الثنائية التي لا يوجد بها سوق نشط، وقد تكون أو لا تكون مواصفاتها ثابتة وغالباً ما يتم تخصيصها ويتم الاتفاق عليها بين البائع والمشتري على أساس مخصص، على الرغم من أن شكل العقد قد يتسبب في بعض الميزات القياسية، قد تبدو سطحياً مشابهاً للخيارات، في كثير من الأحيان لأنها تنطوي على الالتزام بالتسليم أو التسليم في تاريخ انتهاء الصلاحية المحدد لكمية محددة من المادة الأساسية وذلك بسعر متفق عليه في تاريخ العقد، وقد تنطوي العقود الأجلة والمخاطر المستقبلية على مخاطر كبيرة بسبب الرافعة المالية التي يمكن تحقيقها.

أدوات تحوط بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) على سبيل المثال يتم اعتماد أي أصل أو التزام مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل المحاسبة عن التحوط (Schiller&Lundh, 2013: 157).

إذ يضع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) قيوداً متعددة على أنواع الأدوات التي يمكن أن تكون مؤهلة بوصفها أدوات تحوطية لأغراض المحاسبة عن التحوط ويعكس ذلك أن محاسبة التحوط كانت تهدف أساساً إلى معالجة عدم التطابق المحاسبي الذي نتج عن اشتراط حساب المشتقات بالقيمة العادلة، في حين يأخذ المعيار الدولي رقم (9) نهج مختلف يركز على الأدوات المستخدمة للتحوط حيث يُسمح الآن للوحدات الاقتصادية استخدام (كأدوات تحوط) أصول مالية غير مشتقة أو مطلوبات مالية غير مشتقة التي يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة، ونتيجة لذلك تم التوصل إلى:

أ. أن الالتزامات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (التي يتم من خلالها تقديم التغيير في مبلغ القيمة العادلة الذي يعزى إلى التغييرات في مخاطر الائتمان لتلك الالتزامات في حساب الدخل الشامل الآخر OCI) لا يمكن اعتبارها أداة تحوط وذلك؛ لأن التغيير في القيمة العادلة بالكامل لا يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة مما سيسمح في الواقع للوحدات الاقتصادية بتجاهل مخاطر الائتمان الخاصة بها عند تقييم وقياس عدم فاعلية التحوط وبالتالي التعارض مع مفاهيم محاسبة التحوط.

ب. أن أداة حقوق الملكية التي اختارت أحد الوحدات الاقتصادية تقديم التغييرات في القيمة العادلة لها في OCI لا تعد أداة تحوطية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية وهذا يعكس أن التغييرات في القيمة العادلة لا يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة وهو ما يتعارض مع آليات تحوطات القيمة العادلة وتحوطات التدفق النقدي (EY, 2014: 27).

• المشتقات المالية

تعرف معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS المشتقات المالية على أنها أداة مالية² تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر الأصل مثل سعر الفائدة وسعر الورقة المالية أو المؤشر (Chorafas, 2008: 33).

وتم تعريف المشتقات المالية على أنها عبارة عن أدوات مالية ترتبط بسلعة أو أداة معينة أو مؤشر والتي يتم من خلالها بيع وشراء المخاطر المالية للأسواق المالية، أما قيمتها فتتوقف على

4- المقايضات أو المبادلات Swaps :

هي عقد مالي بين طرفين يحدد سعر الأصل بشكل فعال لفترة من الزمن ويوافق الطرفان عادة على طول المبادلة وفترة التسوية داخل المبادلة وكمية السلعة المتبادلة في فترة التسوية والسعر الثابت للسلعة.

ثالثاً: عناصر التحوط

تم تعريف عناصر التحوط من قبل معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "بأنها أصلاً، أو التزام مالي تم اثباته، أو صافي استثمار في عملة أجنبية أو معاملة توقع، أو ارتباط ملزم لم يتم اثباته" (IFRS, 2016: 304).

وتم تعريفه من قبل معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 39 "بأنها أصل أو التزام ثابت أو التزام أو عملية متوقعة لصافي استثمار لعملة أجنبية أو عمليات مستقبلية متوقعة" (IFRS, 2016: 450).

يظل تعريف العناصر المحوطة بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) ثابتاً إلى حد ما للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (39) مع بعض الاستثناءات شرط أن يكون هناك قياس موثوق للقيمة العادلة وتكون هناك أطراف خارجية معنية، إذ يُسمح للوحدات بالتحوط من الأصول أو الخصوم المعترف بها والتزامات الوحدة غير المعترف بها والمعاملات المحتملة للغاية وصافي استثمارات العمليات الأجنبية (Bernhardt et al. 2016: 5).

المبدأ الأساسي للتأهل بوصفه عنصرًا تحوطياً هو أنه يجب أن يكون له خطر يمكن أن يؤثر على حساب الأرباح والخسائر أما أصل / التزام معترف به أو التزام ثابت غير معترف به أو معاملة خارجية متوقعة للغاية أو صافي الاستثمار في عملية أجنبية أو أصل غير مالي (السلع)، مثل المخزون، أو التزام غير مالي عن مخاطر التغييرات في القيمة العادلة إلخ، يمكن تصنيفها بوصفها عناصر تحوطية (MCX, 2013: 24).

كل ما سبق يمكن أن يكون إما عنصرًا واحدًا أو مجموعة من العناصر، بشرط استيفاء المتطلبات المحددة لمجموعة من العناصر (EY, 2014: 6)، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يمكن تطبيق محاسبة التحوط على مجموعة من العناصر إذا (EY, 2014: 19):

- 1- تتكون المجموعة من عناصر أو مكونات عناصر مؤهلة بشكل فردي للمحاسبة عن التحوط.
- 2- لأغراض إدارة المخاطر تتم إدارة العناصر الموجودة في المجموعة معاً على أساس جماعي.

رابعاً: فاعلية التحوط

فاعلية التحوط هي التغييرات الحاصفة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط والعنصر المحوط، يقدم المعيار الدولي للإبلاغ المالي (9) ثلاثة متطلبات لفاعلية التحوط (PWC, 2017: 9):

1- يجب أن تكون هناك علاقة اقتصادية بين عنصر التحوط وأداة التحوط (EY, 2017: 10)، لذلك يجب أن يكون هناك توقع بأن قيمة أداة التحوط وقيمة البند المتحوط ستتحرك في الاتجاه المعاكس نتيجة للمخاطر الأساسية أو التحوطية الشائعة (PWC, 2017: 9).

2- يجب ألا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على قيمة التغييرات الناتجة عن تلك العلاقة الاقتصادية (EY, 2017: 10)، لأن نموذج محاسبة التحوط يقوم على فكرة عامة بوجود تكافؤ بين تغييرات أداة التحوط وتغييرات عنصر التحوط، كما يجب أن لا يهيمن تأثير مخاطر الائتمان على تغييرات القيمة المرتبطة بالمخاطر المحوطة عدا ذلك يصبح مستوى التكافؤ غير منتظم (PWC, 2017: 10).

نسبة التحوط في علاقة التحوط يجب أن تكون النسبة الناتجة نفسها عن كمية العنصر المحوط الذي تحوطه الوحدة الاقتصادية فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها الوحدة فعلياً للتحوط من كمية العنصر المحوط مع ذلك فإن هذه النسبة يجب أن لا تعكس عدم التوازن بين ترجيح عنصر التحوط وأداة التحوط التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم فاعلية التحوط إذ تؤدي إلى نتائج محاسبية لا تتفق مع الغرض من محاسبة التحوط (EY, 2017: 10).

خامساً: أنواع علاقات التحوط

يشير مصطلح محاسبة التحوط إلى طريقة محاسبة الأدوات المشتقة حيث يتم الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر على أداة معينة فقط في بيان الدخل عندما يتم الاعتراف بالخسائر أو الأرباح المقابلة في البند الذي يتم التحوط منه، ومن ثم فإن محاسبة التحوط قائمة على أساس وجود علاقة اقتصادية بين عنصرين المحوط والمتحوط له، لذا يجب قياس هذه العلاقة وبناءً على هذا المبدأ هناك ثلاث أنواع أساسية من علاقات التحوط وهي (Barnes, 2001: 9):

- 1- التحوط عن القيمة العادلة .
- 2- تحوط التدفقات النقدية .
- 3- تحوط صافي الاستثمار.

الصرف الناتجة عن دمج هذه الأصول الصافية في حقوق الملكية إلى أن يتم التخلص من العملية الأجنبية أو تصفيتهما و يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند التخلص منها أو تصفيتهما بوصفها جزء من الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص . (PWC:2016,6-7) .

3- تحوط التدفقات النقدية

عرف المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) تحوط التدفق النقدي بأنه "التحوط من التعرض للقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو التزام مثبت أو بمكون له (مثل جميع دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل أو بعضهما) أو معاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير، ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة " (IFRS9:2016,307) . إذ تم تصميم تحوط التدفقات النقدية لتقليل المخاطر التي قد تضطر الشركة إلى دفعها أكثر مما تتوقع³، ويمكن للوحدات الاقتصادية من خلال اختيار التحوط، أن تحقق اليقين في عملية الإنتاج الخاصة بها وضمن استمرارية التدفقات النقدية وينطبق هذا بشكل خاص على الوحدات الصغيرة التي تتميز بارتفاع التكاليف التي ربما لا ترغب في قبول المخاطرة المنخفضة لأرباح إضافية مخففة للمخاطر، وبالنتيجة فأن اليقين في تخطيط الإنتاج بأقل الأسعار المضمونة باستخدام العقود الآجلة للسلع الأساسية للتحوط ويحمي مستقبل الوحدة ومستقبل موظفيها (MCX, 2013: 10).

المبحث الثاني

المخاطر المصرفية

نظرا لأهمية المصارف في الحياة الاقتصادية كونها تعمل في مجال الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين ومنحها الائتمان لجميع فروع النشاط الاقتصادي لذا فقد تعددت وتنوعت المخاطر الملازمة للعمل المصرفي واصبحت تحد من قدرة البنوك على استخدامات مصادر الاموال لديها وتهدد جوهر العمل المصرفي، وبناءً على ذلك فقد نشأت حاجة المصارف الى ضرورة رسم الاهداف واعداد استراتيجيات متعددة لتحديد هذه المخاطر وادارتها.

اولاً: مفهوم المخاطر المصرفية

تم تعريف المخاطر المصرفية من قبل معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت بأنها احتمالية تعرض المصارف الى

1- التحوط عن القيمة العادلة

تحوط القيمة العادلة هو " التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مثبت أو لارتباط ملزم غير مثبت أو لمكون من اي من مثل تلك البنود التي يمكن عزوها إلى مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة" (IFRS, 2016: 307) . وأن هدف تحوط القيمة العادلة هو التعويض في حساب الأرباح والخسائر القيمة العادلة للبند المحوط مع التغيير في القيمة العادلة للمشتقات، في حالة التحوط من خلال المشتقات السلعية يتم إدراج الخسائر أو المكاسب الناتجة عن إعادة قياس المشتقات بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر. فمخاطر التحوط عن القيمة العادلة هو تغيير في القيمة العادلة لأصل أو التزام، على سبيل المثال قد تنشأ التغيرات في القيمة العادلة من خلال التغيرات في أسعار الفائدة (للقروض ذات السعر الثابت) أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع الأساسية ومن ثم التأثير على حساب الأرباح والخسائر في التحوط للقيمة العادلة يساوي التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مضافا اليه التغيرات في القيمة العادلة للبند المحوط (MCX,2013:24-25). وللتأهل لمحاسبة التحوط يجب أن تكون لمخاطر القيمة العادلة القدرة على التأثير على الأرباح المبلغ عنها إذا لم يتم التحوط لها (Sahlin et al.,2013, 98).

2- تحوط صافي الاستثمار

إذ يعرف تحوط العملة الأجنبية على أنه التحوط الذي يكون فيه البند المحوط معد ومقيم بعملة اجنبية والمخاطر الاضافية التي يتم التحوط لها بتحوط العملات الأجنبية والناتجة عن التغير في القيمة العادلة أو تغير التدفقات النقدية العائدة إلى تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية (المسعودي والغانمي، 2018: 200). لذا فأن تحوط صافي الاستثمار هو التحوط من مخاطر التعرض لصفقات عمل أجنبية الناشئة عن مصلحة الوحدة الاقتصادية في صافي الأصول من صفقة عمل أجنبية، وقد تكون أداة التحوط إما مشتقة أو غير مشتقة، قد يكون للوحدة فروع أو شركات زميلة أو مشاريع مشتركة أو فروع في الخارج، ويتم تحوط مخاطر العملة المرتبطة بترجمة صافي أصول هذه الصفقات الأجنبية إلى عملة المجموعة (MCX, 2013:25).

مبلغ صافي الاستثمار في عملية أجنبية بموجب معيار المحاسبة الدولي (21) هي مصلحة الجهة المبلغة في صافي أصول تلك العملية، بما في ذلك أي شهرة معروفة، يتم تأجيل فروق

الأداة بسبب الأحداث المرتبطة بالأداة أو الأصل، تقلب الأسعار في الأسواق المختلفة يعطي أنواع مختلفة من مخاطر السوق (Abdelkarim & Burbar, 2007:12).

أ- مخاطر سعر الفائدة

يمكن التعبير عن مخاطر اسعار الفائدة بأنها الانخفاض في صافي دخل الفوائد، اي الفرق بين ايرادات ونفقات الفوائد لاحد البنوك الناتج عن تقلب اسعار الفائدة في الاقتصاد (Sensarma : 7 : 2009 , Jayadev &). وتتغير اسعار الفائدة بناءً على حركة العرض والطلب وبذلك يكون لتحرك اسعار الفائدة المستخدمة في أنشطة البنوك تأثير على دخل ومصاريف المصارف فتعمل بعض اصول المصارف على توليد ايرادات فوائد مثل القروض بينما ينتج عن بعض المطلوبات نفقات مثل الودائع، لذا فإن لتغير اسعار الفائدة تأثير على ارباح المصارف (MPRA, 2018 : 6).

ب- مخاطر اسعار الاسهم (الاوراق المالية)

يختلف سعر السوق للأسهم من وقت لآخر بحسب الطلب والعرض ومن ثم فإن مخاطر الأسهم هي مخاطر الخسارة الناتجة عن انخفاض سعر السوق للأسهم⁵.

تشتمل مخاطر الأسعار المرتبطة بالأسهم أيضاً على عنصرين هما " مخاطر السوق العامة " و تشير إلى حساسية أداة أو قيمة محفظة للتغير في مستوى مؤشرات سوق الأوراق المالية ولا يتم التخلص منها من خلال تنويع المحفظة ، وتشير المخاطر "المحددة" إلى ذلك الجزء من تقلب أسعار الأسهم الذي يتحدد بخصائص محددة للشركة مثل خط العمل ولكن يمكن تنويع هذه المخاطر (Abdelkarim & Burbar, 2007:12).

ت- مخاطر تقلبات اسعار الصرف

مخاطر العملة هي الخسائر المحتملة بسبب أسعار صرف العملات الدولية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر التسوية⁶. ويتعلق التعريف الشائع لمخاطر سعر الصرف بتأثير التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف على قيمة الوحدة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص يتم تعريفه على أنه الخسارة المباشرة المحتملة أو الخسارة غير المباشرة في التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية والأصول والخصوم وصافي الربح ومن ثم قيمة سوق الأسهم الخاصة بها من حركة سعر الصرف (Papaioannou, 2006 : 4).

خسائر غير مخطط لها او غير مرتقبة او تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار⁴ وتم تعريف المخاطر المصرفية ايضاً على أنها التأثيرات الضارة او السلبية على الربحية الناتجة عن مصادر عدم اليقين المختلفة، ويتطلب قياس المخاطر تحديد مصدر عدم اليقين ومدى تأثيره السلبي على الربحية، حيث تشير الربحية إلى كل من التدابير المتعلقة بالقيمة السوقية والاجراءات المحاسبية (Bessis,2002 : 11).

ثانياً: انواع المخاطر المصرفية

المخاطر التي تنشأ بشكل طبيعي عن الأنشطة المصرفية يمكن مناقشة بعض الإجراءات المتعلقة بالقطاع المصرفي من الناحية النظرية تشتمل الأعمال المصرفية على العديد من فئات النشاط المختلفة لكن التصنيف العام يعتمد على الأنشطة المصرفية والتجارية التقليدية، وبشكل عام تخلق الأنشطة المصرفية العديد من المخاطر الفريدة ترتبط هذه المخاطر بأرصدة البنك والسيولة والتداول والإيرادات والتكاليف والأرباح وقضايا السيولة المالية (MPRA, 2018 : 4).

وسنتطرق للمخاطر المالية علاقتها المباشرة بالعمليات المالية وتقسم الى :

1- مخاطر الائتمان

من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المصارف هي الإقراض عندما يواجه العميل مشكلات مالية، ويتم ارسال أئتماناته الى المصرف، فإن هذا يتسبب جزئياً في مخاطر الائتمان للمصارف ينتج هذا النوع من الخسارة المالية عن فشل ائتمان العميل في سداد البنوك (MPRA, 2018 : 5)، كما يمثل نشاط الوساطة للبنك هو المصدر الرئيسي لمخاطر الائتمان، حيث يشير إلى فشل المصرف في تلقي الفائدة والمبلغ الرئيسي من القروض والأوراق المالية، وتنشأ مخاطر الائتمان أيضاً عندما يقدم المصرف التزاماً أو ضمانات نيابة عن العملاء وتكون مخاطر الائتمان موجودة في جميع تعرضات الطرف المقابل مثل مقايضات أسعار الفائدة (Sensarma& Jayadev ,2009:8).

2- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر الناشئة عن الصكوك والأصول المتداولة في أسواق محددة بشكل واضح، ويمكن أن تنتج مخاطر السوق عن مصادر كلية ومتناهية الصغر وتنتج مخاطر السوق المنهجية عن الحركة الكلية للأسعار والسياسات في الاقتصاد كما تنشأ مخاطر السوق غير المنتظمة عندما يتغير سعر الأصل أو

3- مخاطر السيولة

تركز المصارف بشكل كبير على مشاكل عدم كفاية الاصول السائلة لتعويض الاحتياجات النقدية او مسحوبات المودعين او طالبى القروض، وتعد المحافظة على مراكز السيولة من المهام الاساسية للمصارف لان وجود مستوى سيولة منخفض يتسبب بمشاكل الاعسار المصرفي (MPRA, 2018:5)، وتتحقق مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المقترضون غير قادرين على الاقتراض أو القيام بذلك في ظروف طبيعية (Bessis, 2015) (3:).

4- مخاطر الملاءة او مخاطر رأس المال

هي المخاطر الناجمة عن عدم توافر اموال كافية للدفع للمودعين في حالة الفشل حيث اقترح اتفاق بازل لعام 1989 بأنه على كل بنك الحفاظ على الحد الأدنى من راس المال مقابل الاصول المرجحة للمخاطر (Sensarma & Jayadev, 2009:9).

ثالثاً: إدارة المخاطر والتحوط

الهدف الرئيس لإدارة المخاطر هو إعطاء المؤسسة المصرفية إمكانية تحقيق أهدافها والتنفيذ الناجح للاستراتيجيات، إذ يتكون مفهوم إدارة المخاطر من منع وتقليل ظهور بعض الأحداث ونظام تحديدها وتقييمها وتقديرها (Baltes & Ciuhureavu, 2008: 69).

وتتم عملية ادارة المخاطر بوصفها عملية متكونة من أربع خطوات وهي (Mieghem, 2009: 4-5) (Harvey & Technical Information Service, 2008: 6,10):

- 1- تحديد المخاطر: تتمثل الخطوة الأولى في أي برنامج لإدارة المخاطر في تحديد المصادر الرئيسية المحتملة للمخاطر في العملية وأهميتها.
- 2- تقييم المخاطر: بطبيعة المخاطر هي غير مؤكدة ولن يكون تحديد قيمة التعرض للمخاطر دقيقاً أبداً، ومع ذلك من المهم قياس التأثير المالي لعامل الخطر على قيمة الشركة أو العناصر الفردية مثل الأرباح والتكلفة أو التدفق النقدي، وسيحدد هذا ما إذا كان من الضروري القيام بشيء حيال التعامل مع المخاطر.
- 3- قرارات المخاطر التكتيكية: تصف هذه الخطوة القرارات المناسبة التي يجب اتخاذها عندما يحتمل حدوث خطر قريباً، أو عندما يحدث بالفعل بالنسبة لمستويات المخاطر العالية تسمى هذه القرارات أيضاً "إدارة الأزمات".

4- قرار التحوط: الخطوة التالية هي أن تقرر ما إذا كان سيتم التحوط من كل تعرض هام يعتمد هذا القرار على عوامل مثل أهداف الوحدة الاقتصادية وبيئة أعمالها ورغبتها في المخاطرة وما إذا كانت التكلفة تبرر الحد من المخاطر. وبما أن التحوط أحد الاستراتيجيات الأساسية في إدارة المخاطر، وعليه تتخذ الوحدات العاملة في المجال الدولي ترتيبات مالية جديدة ومبتكرة لإدارة مخاطرها غير القابلة للتوزيع⁷ (Ross, et.al, 2002:883).

ويعد التحوط أحد الأدوات المستخدمة في تحييد وتقليل المخاطر المالية التي تمثل تحدياً لواحد من المبادئ الأساسية التي قدمتها نظرية المحفظة الحديثة والمتمثلة في عدم القدرة على تخفيض المخاطر، وعرف التحوط بشكل عام بأنه توفير الحماية من الخسائر المحتملة، ففي الأسواق المالية يركز التحوط على الأنشطة المتخذة للحد أو التقليل من المخاطر السوقية والتخلص من الخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار، فالتحوط هو اعتماد مركزين مختلفين بحيث أن الأرباح المتحققة لأحد المراكز يجب أن توازن خسائر المركز الآخر، ويعني ذلك الدخول في صفقة معاكسة لصفقة السوق النقدي بهدف تقليل مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن التغير في الأسعار وتدني تكاليف إدارة الأعمال، فمن خلال التحوط يمكن تجنب المفاجآت غير المرغوبة بها والناشئة عن التحركات السوقية غير المواتية (الشركي والعامري، 2013: 27).

المبحث الثالث**الجانب العملي التحوط**

من خلال المعنى الخاص للتحوط وهو ادارة المخاطر، ومنها مخاطر السوق باستخدام عقود المشتقات المالية، ومن خلال التعرف على حساب الاستثمار طويل الأجل القطاع الخاص لعينة البحث مصرف الرفدين فهو يتكون من محفظة استثمارية مكونة من (16) شركة (13) شركة منها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبعد التعرف على طبيعة الحساب وقيام الباحثة بتصنيف وقياس هذه الاستثمارات وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبين بأنه من الاستثمارات الخاسرة، وذلك بسبب تعرض المصرف لمخاطر سوقية بسبب تقلب أسعار الأسهم، وتظهر هذه المحفظة انخفاض القيمة العادلة عن القيمة السوقية ل (13) شركة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبقاء (3) شركات بكلفهم التاريخية المسجلة نظراً لعدم توافر بيانات عن هذه

نظرا لأن مصرف الرافدين يقيم الاستثمارات بقيمتها التاريخية، لذا فهي تساوي القيمة الدفترية، أما بحسب معيار الإبلاغ المالي فتم تقييم الاستثمارات طويلة الأجل/ قطاع خاص بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث إن القيمة الدفترية⁸ بحسب المعيار في 2018\1\1 هي (27133691310) ديناراً وعدادها (50907190371) سهماً، ولغرض التحوط نفترض بأنه في (1\1) قام مصرف الرافدين بشراء خيار بيع أمريكي (put option) على أسهم المحفظة الاستثمارية، ودفع علاوة خيار البيع⁹ (271336913) ديناراً التي تمثل نسبة (1%) من قيمة خيار البيع، ويعطي هذا الخيار الحق لمصرف الرافدين ببيع السهم الواحد من المحفظة بسعر خلال مدة العقد التي تنتهي في (2018\12\31)، وفيما يأتي جدول رقم (1) بسعر السوق لسهم المحفظة والقيمة الزمنية لخيار البيع في التاريخ المناسب :

جدول رقم (1) : سعر السوق لسهم المحفظة والقيمة الزمنية لخيار البيع

التاريخ	سعر السوق لسهم المحفظة	القيمة الزمنية لخيار البيع
6\30	¹⁰ 0.648	100
12\31	¹¹ 0.570	0

بمبلغ (5854326893) ديناراً¹⁰] (-0.533) (0.648×50907190371) سهماً]، ونجعل حساب خسائر حيازة خيار البيع مدينا بنفس المبلغ وبالمقابل نجعل حساب خيار البيع دائنا عن تعديل القيمة العادلة لخيار البيع عن الخسارة التي حققها . وفي (12\31) يمثل المبلغ (135668457) ديناراً الانخفاض في القيمة الزمنية لخيار البيع، ولتعديل القيمة العادلة للخيار، نجعل حساب خسائر حيازة خيار البيع مدينا وبالمقابل حساب خيار البيع دائنا، ونجعل حساب خسائر حيازة استثمار غير متحققة مدينا بمبلغ (3970760849) ديناراً¹¹] (0.648-0.570)× [50907190371]، ويقابله حساب استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر دائنا بنفس المبلغ عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات، ونتيجة تحقيق الاستثمارات مكاسب أعلى من مكاسب حيازة خيار البيع يتم الغاء خيار البيع وتحمل علاوة خيار البيع فقط، حيث نجعل حساب خيار البيع مدينا بـ (5854326893) وحساب مكاسب حيازة خيار البيع دائنا لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع عن المكاسب التي حققها الخيار. فيما يلي جدول رقم (2) الميزانية العامة لمصرف الرافدين يبين تأثير التحوط على الميزانية.

الشركات، ونظرا لصعوبة توزيع التغير بالقيمة العادلة الكلي للمحفظة على كل شركة منفصلة ولصعوبة قياس فاعلية التحوط لكل شركة بشكل منفرد من الشركات المكونة للمحفظة نقوم بأجراء تحوط مركز مالي صاف كلي، فضلا عن كونها بنود يتم ادارتها على أساس جماعي لإدارة المخاطر.

خلال عام 2018 وحسب تقرير سوق العراق للأوراق المالية انخفضت غالبية أسعار الأسهم للشركات المدرجة فيه، وكذلك انخفاض مؤشر السوق حيث تغير من 577.840 في 1\1 إلى 632.570 في 3\30 وبدأ بالانخفاض في 9\30 إلى 532.110 وأخيراً في 12\31 إلى 510.120 .

ولغرض تحوط القيمة العادلة عن المخاطر السوقية المعرض لها مصرف الرافدين نتيجة تغير أسعار أسهم القطاع الخاص وعلى النحو الآتي :

وبذلك يكون عنصر التحوط أو بند التحوط هو أسهم المحفظة وأداة التحوط هو عقد الخيار المصمم للتحوط من مخاطر التغير في أسعار الأسهم، تقوم الأداة المشتقة بإعطاء الحق لمصرف الرافدين ببيع أسهم المحفظة بسعر (0.533) ديناراً¹ [27133691310÷50907190371] خلال مدة العقد، سيواجه المصرف إحدى الحالتين هي إما انخفاض السعر الجاري لسهم المحفظة في السوق عن سعر الخيار ويقوم المصرف بتنفيذ عقد الخيار وتحقيق ربح يعادل الخسارة التي يتحملها نتيجة انخفاض أسعار أسهم المحفظة، أو ارتفاع السعر الجاري لسهم المحفظة في السوق عن سعر الخيار فإن المصرف لا ينفذ عقد الخيار ويتحمل علاوة الخيار فقط ويحقق مكاسب جراء ارتفاع قيمة سهم المحفظة. في (1\1) نجعل حساب خيار البيع مدينا بمبلغ (271336913) ديناراً ونجعل حساب النقد دائنا بالمبلغ نفسه عن قيمة شراء خيار البيع .

في (6\30) نقيّد الانخفاض في القيمة الزمنية لخيار البيع حيث نجعل حساب خسائر حيازة خيار البيع مدينا بمبلغ¹² (135668457) ديناراً، ونجعل حساب خيار البيع دائنا بالمبلغ نفسه، نجعل حساب استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مدينا ومكاسب حيازة استثمارات غير متحققة دائنا

- 2- ينبغي التوصل إلى أنواع علاقات التحوط وهي التحوط عن القيمة العادلة والتحوط عن صافي الاستثمار وتحوط التدفقات النقدية.
- 3- على المصرف تبني استراتيجية واضحة للتحوط لكي يحافظ على الاستمرارية ومنها استراتيجية أدوات التحوط .
- 4- ينبغي على المصرف اتخاذ استراتيجية إدارة المخاطر السوقية الناجمة عن تقلبات أسعار الأسهم.
- 5- ضرورة تطبيق المحاسبة عن التحوط في المصارف العراقية.

الهوامش

- 1 تكلفة الدين : هي الفائدة التي تدفعها الشركة على قروضها.
- 2 الاداة المالية: هي عقد ينشأ بين طرفين ينتج عنه موجودات أو مطلوبات مالية على المشروع أو على حقوق مساهمين في مشروع اخر وتكون بصورة نقد أو حق تعاقدى لاستلام نقد أو اداة حقوق ملكية أو موجودات مالية اخرى (الكبيسي، 2010: 245).

³ بالاعتماد على <https://www.fool.com/knowledge-center/differences-between-cash-flow-hedges-fair-value-he.aspx>

⁴ بالاعتماد على

http://www.kibs.edu.kw/upload/IssApr09_355.pdf

⁵ بالاعتماد على

<https://www.getsmarteraboutmoney.ca/invest/investing-basics/understanding-risk/types-of-investment-risk/>

⁶ بالاعتماد على <https://gomedici.com/8-risks-in-the-banking-industry-faced-by-every-bank>

⁵ أحد سياسات إدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

⁶ تم احتساب القيمة العادلة لاستثمارات طويلة الاجل اقطاع خاص ل 2017\12\13 .

⁷ أحد سياسات إدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وبعد قياس الاستثمارات طويلة الاجل القطاع الخاص بالقيمة العادلة وإعادة تسميتها إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تبين بأنها استثمارات خاسرة نتيجة تعرضها لمخاطر السوق المتمثلة بتغير أسعار الأسهم، لذا لا بد من التحوط من التعرض لتلك المخاطر باستخدام المشتقات المالية من خلال الدخول بعقود خيارات أمريكية أدت إلى ظهور حساب المشتقات المالية ضمن بنود الموجودات الأخرى بمقدار (271336913) دينار، مما أدى إلى التأثير على حساب الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وارتفاع رصيدها بمقدار مكاسب حيازة الاستثمارات البالغة (1883566044) ديناراً، وتأثر حساب النقد نتيجة دفع علاوة شراء خيار البيع بمقدار (271336913) ديناراً، وأدى الدخول بعقد خيار أمريكي إلى التأثير على حقوق الملكية بمقدار خسائر حيازة خيار البيع بمبلغ (271336913) دينار، والبنود الأخرى للدخل الشامل الآخر بمقدار مكاسب حيازة الاستثمارات.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. المحاسبة عن التحوط تقوم على أساس مجموعة من الاجراءات لحماية الوحدة الاقتصادية من الخسائر المتوقعة مع الأخذ بنظر الاعتبار المبالغة بالأرباح.
2. وجود ثلاثة أنواع لعلاقات التحوط حسب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) متمثلة بالتحوط عن القيمة العادلة والتحوط عن صافي الاستثمار وتحوط التدفقات النقدية.
3. تتعرض المصارف إلى كثير من المخاطر من الممكن أن تؤثر على استثماريتها وتحقيق أهدافها، ويعد التحوط أحد استراتيجيات إدارة المخاطر وتقليلها أو الحد منها.
4. تعجيل الاعتراف بالأرباح والخسائر لطرفي علاقة التحوط خلال المدة المحاسبية نفسها لأجل توفير معلومات تبين مدى فاعلية المصرف في إدارة المخاطر السوقية.
5. تعرض مصرف الرافدين إلى المخاطر السوقية الناجمة عن تقلب الأسعار بسبب عدم تطبيق المحاسبة عن التحوط.

ثانياً: التوصيات

- 1- قيام مصرف الرافدين بإجراءات لحمايته من الخسائر المتوقعة من خلال التحوط وعن الأرباح المبالغ فيها.

- سلمان، عامر محمد، محمد، محمد جاسم، (2017)، "اللية مقترحه لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة الأجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد (109) المجلد (24) لسنة 2018.
 - حكيم، ملياني، وشوقي، طارق، (2014)، "المشتقات المالية من ادوات للتحوط والتغطية ضد المخاطر إلى مسببات الازمة المالية"، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 5 و6 ايار 2014، جامعة سطيف
 - "Exposure Draft Hedge Accounting". March 2010, ED Publication by IFRS Foundation.
 - "Financial Instruments | A summary of IFRS 9 and its effects", March 2017, EY Building a better working world, EYGM Limited.
 - "Practical Guide General Hedge Accounting", PWC Publication, November 2016.
 - Abdelkarim, Naser, Burbar, Maisa, (2007), "How Banks in Palestine Manage Financial Risk?", Al-Zaytoonah University, Jordan April, 2007.
 - Baltes, Nicolae, & Ciuhureanu, Alina-Teodora, (2008), "Study on the Risk Management in Banking Institutions", RePEc, Studies in Business and Economics 5(3):67-78.
 - Barnes, Ronnie, (2001), "Accounting for Derivatives and Corporate Risk Management Policies" London Business School, Sussex Place, Regents Park, London , NW1 4SA.
 - Barnes, Ronnie, (2001), "Accounting for Derivatives and Corporate Risk Management Policies" London Business School, Sussex Place, Regents Park, London , NW1 4SA.
 - Bernhardt, Thomas, Erlinger, Daniel, and Lukas Unterrainer. 2016. "Ifs 9: The New Rules for Hedge Accounting From the Risk
 - 8 تم احتساب القيمة العادلة لاستثمارات طويلة الاجل \قطاع خاص لـ 13\12\2017 .
 - 9 علاوة بيع خيار البيع هي نسبة تحددتها شروط العقد وتتراوح بين 1-5% من قيمة العقد (بن لخضر، 2014: 73).
 - 10 القيمة السوقية للسهم الواحد في 30\6 (33120050994) دينار ÷ 51105607671 سهم = 0.648 دينار).
 - 11 القيمة السوقية للسهم الواحد في 31\12 (29114252696) دينار ÷ 51105607671 سهم = 0.570 دينار).
 - 12 تم تنزيل نصف قيمة علاوة خيار البيع عن انخفاض القيمة الزمنية.
- المصادر**
- (2016) ، " المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)" ، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، نقابة المحاسبين والمدققين (IUAA) جمهورية العراق بأذن من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) .
 - المسعودي، حيدر على جراد، الغانمي، علاء رضا مهدي، (2018)، " الية مقترحة للإبلاغ المالي عن أنشطة تحوط أسعار الصرف في المؤسسات المالية العراقية " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (26) المجلد (7) ، ص 190-228.
 - الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2010)، "المشتقات المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية الحالية" مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية العدد (17) المجلد (1)، 238-298.
 - الشكرجي، اعتصام جابر، العامري، محمد علي ابراهيم ، (2013)، " ادارة مخاطر أسعار الصرف الاجنبي باستخدام ادوات التحوط المالي ، دراسة تحليلية تطبيقية " ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد (8) العدد (23) ، ص 22-55.
 - سهام، عيساوي، (2015)، " دور تداول المشتقات المالية في تمويل اسواق رأس المال - دراسة حالة سوق رأس المال الفرنسي -" ، اطروحة دكتوراه، جامعه محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

- Research and Strategy , Published by Department of Research and Strategy, Multi Commodity Exchange of India Ltd. <https://pdfs.semanticscholar.org/ccc3/748df4603ad1d53ce5ef784a9cb0a2a8e6c8.pdf>
- “In depth: Achieving hedge accounting in practice under IFRS 9”, PWC Publication, and December 2017. <https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/achieving-hedge-accounting-in-practice-under-ifrs-9.pdf>.
 - Glaum, Martin & Klöcker, André, (2010) “Hedge Accounting and its influence on financial hedging: Evidence from Germany and Switzerland” , Justus-Liebig-University Giessen, Department of International Accounting, Licher Strasse 62 , 35394 Giessen ,Germany.
 - Mieghem, Jan A. van, (2009), “Operational risk and hedging: Overview”, Kellogg School of Management, Northwestern University.
 - MPRA, (2018), “M P Ra Risk Management Process in Banking Industry”, Munich Personal RePEc Archive (86427), Near East University.
 - Papaioannou, Michael G., (2006), “Exchange Rate Risk Measurement and Management: Issues and Approaches for Firms.” IMF Working Papers 06(255):1.
 - Ross ,Stephen A., Westerfield Randolph W. & Jordan, Bradford D.,(2002), “Fundamentals of Corporate Finance”, Sixth Edition, Alternate Edition, McGraw–Hill Companies, United States of America.
 - Sahlian, Daniela, Botea ,Mihaela and Trașcă, Daniela Livia, (2013), “ Fair value hedging, between opportunity and necessity ”, Theoretical and Applied Economics Volume Management’S Perspective.” *ACRN Oxford Journal of Finance and Risk Perspectives* 53:1–14.
 - Bessis, Joël, (2002), “Risk management in banks”, Second Edition, John Wiley & Sons Ltd, Baffins Lane, Chichester, West Sussex, England.
 - Bessis, Joël, (2015), “Risk Management in Banking ”, Fourth edition, John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom.
 - Chen, Jun, and Tao-hsien Dolly King. 2013. “Corporate Hedging and The Cost of Debt” . Belk College of Business University of North Carolina at Charlotte 28223 (April).
 - Chorafas, Dimitris N.,(2008), introduction to Derivative Financial Instruments ” , The McGraw-Hill Companies, Inc, United States of America.
 - Glaum, Martin & Klöcker, André, (2010) “Hedge Accounting and its influence on financial hedging: Evidence from Germany and Switzerland” , Justus-Liebig-University Giessen, Department of International Accounting, Licher Strasse 62 , 35394 Giessen ,Germany.
 - Harvey, Jasmin, & Technical Information Service, (2008), “Financial Risk Management, Topic Gateway Series No. 47, The Chartered Institute of Management Accountants, United Kingdom.
 - “Hedging Accounting under IFRS 9 ”, February 2014, EY Building a better working world, EYG Num AU 2185. [https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Applying_IFRS:_Hedge_accounting_under_IFRS_9/\\$File/Applying_Hedging_Feb2014pdf](https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Applying_IFRS:_Hedge_accounting_under_IFRS_9/$File/Applying_Hedging_Feb2014pdf).
 - “Importance & Benefits of Hedging ” , Occasional Paper Series No.3/2013, MCX

8(3):743–71.

- http://www.kibs.edu.kw/upload/IssApr09_355.pdf .
 - <https://www.fool.com/knowledge-center/differences-between-cash-flow-hedges-fair-value-he.aspx> .
 - <https://gomedici.com/8-risks-in-the-banking-industry-faced-by-every-bank> .
 - <https://www.getsmarteraboutmoney.ca/invest/investing-basics/understanding-risk/types-of-investment-risk/> .
- XX (2013), No. 12(589), pp. 97-104.
- Schiller, Stefan & Lundh, Simon, (2013), “IFRS Accounting in Progress from a student perspective ” Published and distributed by Department of Management and Engineering Linköping University, Printed in Linköping, Sweden 2013.
 - Sensarma, Rudra & Jayadev M, (2009), Are Bank Stock Prices Sensitive to Risk Management? Evidence from India”, The Journal of Risk Finance 10(January):7-2.
 - Demarzo, Peter M& Duffie,Darrell. 2014. “Corporate Incentives for Hedging and Hedge Accounting.” , Oxford University Journals,